الانفتاح التجاري والتبعية الاقتصادية للخارج
دراسة تحليلية مع التركيز على القطاع الزراعي المصري

د/ أحمد الموافي البهلول الموافي
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي– مركز البحوث الزراعية

مقدمة:

برز مفهوم التبعية Dependency في عقد الستينيات من القرن الماضي، وهو مفهوم محوري في مدرسة التبعية التي قامت عليه وسميت به. وهذه المدرسة نشأت في أمريكا اللاتينية وانتشرت فيما بعد في كل من آسيا وإفريقيا. وقد حاولت تفسير الواقع المتخلف الذي تعاني منه معظم بلدان العالم النامية التي تربطها علاقات اقتصادية مع الدول المتقدمة (السماك، ١٩٨٦). والمقصود بالتبعية من هذا المنظور، تلك الحالة التي نشأت من عملية تاريخية تم بمقتضاها إلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، وهيمنة دول المركز الرأسمالي، ومعها الشركات المتعددة الجنسيات، للمحافظة على النظام الرأسمالي وتوسيع رقعته وتعظيم نفوذه، مع احتفاظ الدول التابعة بدور متدني في التقسيم الدولي للعمل، (مراد، ١٩٤٥). وذلك من خلال استراتيجية عالمية تتشكل وتتطور في إطار التقسيم الدولي للعمل وعلاقات التكامل التبعي؛ لضمان بقاء الدول الأطراف (الدول النامية) تؤدي وظيفتها الاقتصادية بالتخصص في تصدير المواد الأولية تلبيةً لاحتياجات اقتصاديات دول المركز الصناعية، (عجمية، ويسري، ١٩٧٩).

والتبعية الاقتصادية Economic Dependence بصفة عامة تعني خضوع وتأثر اقتصاد بلد ما بالتأثيرات والتغيرات التي تحدثها القوى الخارجية، بفضل ما تمتلكه هذه القوى من إمكانات السيطرة على الاقتصاد التابع Dependent Economy، وبشكل يتيح للاقتصاد المسيطر من جني أكبر نفع ممكن من استغلال موارد الاقتصاد التابع، دون مراعاة مصلحة الأخير، وبحيث تصبح علاقات التبعية في النهاية لصالح الأول (شقير، ١٩٥٨). والآلية الرئيسية في ذلك هي التجزئة، وربط اقتصاديات الدول كل على حده بالسوق الرأسمالي العالمي. بالإضافة إلى الاستثمارات الأجنبية، التي أصبحت هي الأخرى بمثابة الأداة الرئيسية لدمج الدول النامية بالسوق الرأسمالية؛ حينما تتدفق نحو مجالات الإنتاج الأولى في الدول النامية، حتى تؤدي إلى انشطار الاقتصاد القومي إلى قطاعين، أحدهما متخلف بدائي، والآخر قطاع تصديري منعزل عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي، ويصبح بمثابة أطراف أمامية للاقتصاد الأجنبي، يمدها باحتياجاتها من موارد الدول النامية بأسعار متدنية (شافعي، ١٩٨٣). والتخلص من التبعية ليس معناه انغلاق الدولة على نفسها، أو انعزالها عن العالم الخارجي، وإنما هو التخلص من علاقات الاستغلال المضادة للتنمية الاقتصادية المستقلة، واستبدالها بعلاقات متكافئة تضمن لها الاستقلال الاقتصادي والسياسي، (سعد الدين، ١٩٨٦).

وبإسقاط ما سبق على الحالة المصرية، واستخلاصًا من العديد من الدراسات السابقة عن واقع الاقتصاد المصري، فمن الملاحظ إنه مع توالي برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذ السياسات التجارية المختلفة في مصر ودخولها في العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، إلا أن التجارة الخارجية المصرية تتسم بتركزها السلعي الواضح في عدد محدود من السلع الأولية (الخام) في جانب الصادرات، وبتنوعها المفرط في جانب الواردات، وأيضًا تركزها الجغرافي مع الدول الرأسمالية، وتدهور شروط تبادلها التجاري، حيث تتزايد باستمرار أسعار السلع الصناعية التي تستوردها مقابل تدني قيمة صادراتها. هذا فضلاً عن المصاعب التي تواجهها التجارة الخارجية المصرية من جراء تدهور بيئة التجارة الدولية، نتيجة السياسات الحمائية التعسفية التي تمارسها الدول المتقدمة، وخصوصًا ما يتعلق بالصحة والصحية النباتية؛ والذي ترتب عليه انكماشًا واضحًا في حجم الطلب على السلع المصرية الأولية عمومًا والزراعية خصوصًا، بالإضافة إلى ذلك الحَيْف الذي يسببه التقسيم الدولي للعمل الذي يتم بمقتضاه تسخير موارد الدول النامية ــ ومن بينها مصر ــ

لخدمة اقتصاديات الدول المتقدمة، تحت مسمى الاعتماد المتبادل؛ الأمر الذي يَشِي بأن مصر ما زالت تحت وطأة التبعية التجارية للاقتصاد الرأسمالي.

مشكلة البحث:

تتبني مصر سياسة تحرير التجارة من الناحيتين التصديرية والاستيرادية، واتخاذ الإجراءات والتدابير لتنمية الصادرات وترشيد الواردات الزراعية والغذائية ضمن استراتيجيات التنمية الزراعية المتعاقبة منذ أواخر القرن الماضي؛ فهل أدى ذلك إلى تزايد الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وتخفيض اعتماد وتبعية الاقتصاد المصري للخارج في مجال تجارة السلع الزراعية والغذائية؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في قياس مدى الانفتاح ودرجة الاعتماد ومدى تبعية الاقتصاد المصري للخارج في تجارة السلع الزراعية والغذائية. وأيضًا دراسة اتجاهات أهم متغيرات الاقتصاد الزراعي المصري المتعلقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى دراسة الآثار المتبادلة لتلك المتغيرات في العقدين الأخيرين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تفسير ما آلت إليه أوضاع التجارة الخارجية الزراعية وتبعاتها في الاقتصاد الزراعي المصري في ظل اتباع وتنفيذ السياسات المتوالية للانفتاح الاقتصادي على العالم بوجه عام، من خلال الانضمام إلى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، وسياسات تحرير التجارة الزراعية تحريرًا كاملاً ومتدرجًا من الناحيتين التصديرية والاستيرادية المضمنة في استراتيجيات التنمية الزراعية المتتابعة، وآخرها "استراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧". تلك الوضعية التي يترتب عليها اتخاذ القرار الخاص بمواصلة السير على نفس النهج والاستمرار في تبني تلك السياسات ــ بنفس البرامج والآليات ــ في الاستراتيجية التالية "استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠".

فروض البحث:

يفترض البحث عدة فروض يمكن إخضاعها للاختبار، باستخدام الأساليب التحليلية الوصفية والكمية المختلفة، لإثبات مدى صحتها وقبولها من عدمه، وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

- الصادرات الزراعية هي قاطرة التنمية الزراعية المصرية، وهي البند الرئيسي الذي يعول عليه في تصحيح خلل الميزان التجاري الزراعي المصري؛ بمفهوم: تحقيق النمو لتلك الصادرات بمعدلات أعلى من معدلات نمو الواردات، وبالتالي تعاظم صافي التجارة الخارجية الزراعية في الاتجاه الإيجابي؛ أي في اتجاه تقليص العجز أو تحقيق فائضا.
- تزايد انفتاح الاقتصاد المصري على العالم الخارجي، مما ترتب عليه تزايد التبعية التجارية للخارج من الوجهة الزراعية والغذائية في العقدين الأخيرين.
- إن زيادة حصيلة الصادرات الزراعية تصب بنسبة كبيرة في صالح زيادة الدخل الزراعي، والتي يستتبعها زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي، تؤدي بدورها إلى زيادة في الانتاج الزراعي المحلي (لتغطية تلك الزيادة في الصادرات أو الطلب الخارجي على السلع الزراعية)، ومن ثم يترتب عليها زيادة في الدخل الزراعي مرة أخرى، والتي تسبب زيادة في الطلب المحلي عمومًا. وهكذا، كَرَدَّات فعل دورية لأثر مضاعفي ومعجلي التجارة الخارجية الزراعية والاستثمار الزراعي. وذلك في مقابل (كفرض بديل) أن زيادة حصيلة الصادرات الزراعية الكلية تستنفذ في سداد فاتورة الواردات الزراعية الكلية.

المنهجية البحثية ومصادر البيانات:

يتبع البحث المنهج التاريخي في العرض النظري الموجز للتحولات والإصلاحات في الجوانب الاقتصادية التي مرت بها مصر بعد ثورة ١٩٥٢، بما تشمله من السياسات وأهم الاتفاقيات التجارية الخارجية المنضمة

إليها مصر. بالإضافة إلى المنهجين الاستقرائي والاستنباطي في عرض ومناقشة النتائج واختبارات الفروض البحثية، من خلال تحليل الاتجاه الزمني العام ــ باستخدام البيانات والإحصاءات الثانوية المنشورة على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ــ لأهم متغيرات الاقتصاد الزراعي المصري المتعلقة بموضوع البحث؛ وأيضًا تطبيق بعض المعايير الاقتصادية كمؤشرات لتقرير الأوضاع خلال الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠١٤)[1]؛ بالإضافة لاستخدام اختبار جرانجر للسببية، كأحد أساليب التحليل الكمي الاستدلالي في إطار الاقتصاد القياسي. وتم إجراء الحسابات والتحليلات باستخدام برامج Excel، SPSS، EViews. وينتهي البحث بالخاتمة وبعض التوصيات.

الإطار النظري للبحث:

– **الصادرات (أو الواردات) الزراعية الكلية:** تشمل صادرات (أو واردات) كل من المملكة الحيوانية والتي تحوي الأسماك والقشريات والرخويات (البنود:١-٥ حسب التعريفة الجمركية)، والمملكة النباتية والتي تشمل الشحوم والدهون والزيوت والشموع النباتية والحيوانية (البنود: ٦-١٥)، ومنتجات صناعة الأغذية والسوائل الكحولية والخل (البنود: ١٦-٢٤)، بالإضافة إلى مجموعة القطن الخام (البند: ٥٢)، والألياف النباتية الأخرى (البند: ٥٣). ويعتبر هذا التعريف الإجرائي لصادرات (أو واردات) السلع الزراعية متمشيًا مع مفهوم الإنتاج في القطاع الزراعي المصري، والذي يشمل الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني والإنتاج السمكي؛ وبإضافة منتجات الصناعات الغذائية يعد هذا التعريف الشامل في مجال التجارة الخارجية في السلع الزراعية والغذائية متوافقًا أيضًا مع مفهوم الأعمال الزراعية Agri-Business في أدبيات ومباحث علم الاقتصاد الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض السلع الزراعية الخام المصدرة قد أجرى عليها بعض المعاملات التصنيعية الأولية مثل عمليات الضرب والتبييض والتلميع في حالة الأرز، وعملية الحلج للأقطان، وعملية التجميد لبعض أنواع الخضراوات والفاكهة والمنتجات الحيوانية والأسماك. بينما تُصدَّر السلع والمنتجات الأخرى على حالتها الطازجة المبردة.

– **المعايير والمؤشرات المستخدمة في البحث:** تتمثل في بعض المعايير والمؤشرات الشائع استخدامها لتوصيف أوضاع اقتصاد بلد ما في تعامله مع العالم الخارجي؛ كدرجة الانفتاح الاقتصادي، ودرجة الاعتماد على الخارج، ومدي تبعية أو تأثر الاقتصاد بالتغيرات في العالم الخارجي.

وقد يخلط البعض بين مفهوم درجة الانفتاح الاقتصادي ومفهوم مدى التبعية الاقتصادية، حيث يتم التعامل معهما بطريقة حساب واحدة، ومن ثم الخلط في تفسير النتائج. ومثال ذلك إطلاق لفظ "الانفتاح" أو "الانكشاف"، ليدل على مدى كون اقتصاد الدولة عرضة للتأثر بالتغيرات الخارجية، بمعنى مدى تبعيته للخارج. إلاَّ إنه يمكن القول بأن هذا الخلط ــ على إطلاقه ــ قد جانبه الصواب، بل يحتاج إلى تفصيل؛ حيث إن تزايد قيمة التجارة الخارجية بما تحويه من زيادة قيمة الصادرات عمومًا لا تعد تبعية للخارج؛ وإلا اعتُبرت الدول الصافي مصدرة تابعة للخارج، وهذا لا يستقيم، خصوصًا بالنسبة للدول الكبرى المتحكمة أصلاً في مقاليد التجارة العالمية؛ ولَمَا كان ــ كذلك ــ سعي الدول عمومًا لتنمية صادراتها سعيًا في الاتجاه الصحيح؛ لاعتباره ــ تبعًا لهذا المفهوم ــ إمعانًا في التبعية للعالم الخارجي!!

---

[1] الفترة الأولى (١٩٩٥-٢٠٠٤) تمثل بداية انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية وحتى انتهاء الفترة الانتقالية للإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية، والدعم المباشر للإنتاج الزراعي، ودعم الصادرات الزراعية. بينما تمثل الفترة الثانية (٢٠٠٥-٢٠١٤) ما بعد التفعيل الكامل للاتفاقيات الثلاثة الكبرى المنضمة إليها مصر، وهي: منظمة التجارة العالمية، والمشاركة المصرية الأوروبية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة للتفعيل الجزئي لاتفاقية الكوميسا، وكذلك بعض الاتفاقيات الثنائية.

ومن الجهة الأخرى، يَعتبر البعض مفهومي الاعتمادية والتبعية مفهوما واحدًا، إلاَّ أن هذا الخلط يجانبه الصواب أيضًا؛ لكون مفهوم التبعية أشمل وأعم من مفهوم الاعتمادية؛ فتبعية الدولة اقتصاديًا للخارج (من الوجهة التجارية) تتضمن الصادرات والواردات؛ وتشير إلى مدى تأثر الدولة بالعالم الخارجي في مجمل تعاملاتها التجارية. في حين تقتصر الاعتمادية الاقتصادية (أو التجارية) على الواردات فقط؛ بمعنى درجة اعتماد الدولة على الاستيراد من العالم الخارجي لسد احتياجاتها.

ومن ثم، تتمثل المعايير أو المؤشرات المستخدمة في البحث فيما يلي:

- معيار درجة الانفتاح التجاري الزراعي: يُعبر عن الأهمية النسبية لقيمة التجارة الخارجية (الصادرات الكلية + الواردات الكلية) الزراعية بالنسبة للناتج الزراعي المحلي (مقدرًا بتكلفة عوامل الإنتاج)، أي إجمالي الدخل المحلي من الزراعة. وهو يدل على مدى انفتاح الاقتصاد على الخارج من الوجهة التجارية الزراعية؛ وذلك تبعًا لمدى اقتراب قيمة المؤشر من ١٠٠%.

$$\text{درجة الانفتاح التجاري الزراعي} = \frac{\text{قيمة التجارة الخارجية الزراعية الكلية}}{\text{إجمالي الدخل الزراعي المحلي}} \times ١٠٠$$

- معيار درجة الاعتماد على الخارج: ويقصد به مدى اعتماد المجتمع في توفير ما يحتاجه من سلع زراعية وغذائية على الاستيراد من الخارج. وهو عبارة عن نسبة ما تمثله قيمة الواردات الزراعية الكلية إلى إجمالي الدخل المحلي (الناتج المحلي بتكلفة عوامل الإنتاج)؛ بحيث إنه كلما ارتفعت تلك النسبة ازدادت درجة الاعتماد علي الخارج.

$$\text{درجة الاعتماد على الخارج زراعيًا وغذائيًا} = \frac{\text{قيمة الواردات الزراعية الكلية}}{\text{إجمالي الدخل الزراعي المحلي}} \times ١٠٠$$

- مؤشر مدى تبعية (أو تأثر) الاقتصاد بالعالم الخارجي: وهو يفيد في تعيين مدى تأثر الاقتصاد بالتغيرات والتقلبات في العوامل الخارجية المتعلقة بالتجارة الخارجية الزراعية؛ بحيث كلما اقتربت قيمة المؤشر من ١٠٠% كلما ازدادت التبعية. ويقترح البحث عند حساب ذلك المؤشر أن تشمل مكونات البسط قيمة الصادرات الزراعية الخام ــ وليس كل الصادرات الزراعية ــ بالإضافة إلى قيمة الواردات الزراعية الكلية، كما يلي:

$$\text{مؤشر تبعية الاقتصاد للخارج في التجارة الخارجية الزراعية} = \frac{\text{قيمة الصادرات الزراعية الخام + قيمة الواردات الزراعية الكلية}}{\text{إجمالى الدخل الزراعى المحلى}} \times ١٠٠$$

– **اختبار جرانجر للسببية:** قام جرانجر بوضع منهجية عام ١٩٦٠، كأحد اختبارات الفروض، ليدلل على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية بينهما في اتجاه واحد على الأقل. ومن ثم فإن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود هذه العلاقة السببية، (جرانجر، ١٩٨٠). وطبقا لهذه المنهجية، إذا كان لدينا سلسلتين زمنيتين "س" و"ص" تعبران عن تطور ظاهرتين عبر الزمن، بحيث تحتوي السلسلة "س" على المعلومات التي تفيد في تفسير والتنبؤ بالتغيرات في السلسلة "ص" ففي هذه الحالة يمكن القول بأن المتغير أو الظاهرة "س" تسبب التغير في الظاهرة "ص"؛ ويمكن أن يحدث العكس أيضًا. ومن المشاكل التي تواجهنا في هذا الموضوع أن بيانات السلسلة الزمنية لمتغير ما كثيرًا ما تكون مرتبطة؛ أي يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي إن وجد، يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير التفسيري لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضًا، وذلك باعتبار أن السبب

يسبق النتيجة في الزمن. وبناء على ما سبق، يتطلب اختبار السببية لجرانجر تقدير نموذج انحدار ذاتي ثنائي الاتجاه Vector Autoregression (VAR) Model الذي يصف سلوك المتغيرين "س" و"ص"، كما يتطلب كذلك استخدام المتغيرات بصيغتها المستقرة؛ لأن غياب صفة الاستقرار قد يجعل الانحدار المقدر زائفا.

– الإصلاحات والتحولات الاقتصادية التي مرت بها مصر وأهم الاتفاقيات التجارية الخارجية: في إطار ما شهدته مصر من تحولات في الجوانب السياسية والاجتماعية، تزامنًا مع ما يمر به العالم من تحولات سياسية واقتصادية، واستجابة لتلك الأوضاع الداخلية والخارجية، تتابعت في مصر العديد من التحولات والإصلاحات في الجوانب الاقتصادية. فقد استجابت مصر للضغوط التي واجهتها بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، وخاصة حاجتها إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، بالتحول عن استراتيجية "الحرية الاقتصادية" السابقة على الثورة، إلى استراتيجية "الإحلال محل الواردات"، في ظل الحماية، من خلال تطبيق حزمة من الأدوات التي تجمع بين التعريفات الجمركية والحصص والحظر الكلي على بعض الواردات. وصاحب ذلك استمرار المبالغة في تقييم العملة المحلية؛ مما عزز التحيز ضد الصادرات. ولم تتأثر مصر في هذا التحول بتوجهات أيديولوجية بقدر ما تأثرت بتيار الفكر الاقتصادي الغربي السائد في ذلك الحين، والذي تشبع بنظريات الحماية والتوجه إلى الداخل، بإحلال الإنتاج المحلي محل الواردات لتحقيق التنمية الاقتصادية، التي وعدت بها الثورة جماهير الشعب (جمعه، ١٩٩٧).

ثم استجابت مصر مرة أخرى للضغوط الاقتصادية التي واكبت تطبيق تجربة التوجه الداخلي، ولكن في الاتجاه العكسي؛ حيث تخلت عن سياسة الإحلال محل الواردات والتوجه إلى الداخل، تحت ضغط تزايد عجز ميزان المدفوعات، والحاجة إلى الاستدانة من مؤسسات التمويل الدولية، وتحولت إلى سياسة "التحرر الاقتصادي" تدريجيًا اعتبارًا من عام ١٩٧٤، وذلك بدايةً بما عرف بسياسة "الانفتاح"، ثم ما تلاه من تطبيق حزم وبرامج "التكييف الهيكلي"، وبرامج "التثبيت أو الاستقرار"، والتي استهدفت تحقيق إصلاحات مالية كبيرة في الاقتصاد المصري منذ منتصف الثمانينيات، ثم ما عرف ببرامج "الإصلاح الاقتصادي" منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وقد ركزت هذه السياسة على إعادة هيكلة الاقتصاد المصري على أساس مبادئ السوق الحرة والتوجه الأكثر انفتاحًا نحو الخارج، (صيام، ١٩٩٧).

وعلى الرغم من أن البنيان الاقتصادي المصري قد حقق إنجازات هامة في العقد الأخير من القرن العشرين، من خلال تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي والتكيف الهيكلي، خاصة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ إلاَّ أن البنيان الاقتصادي المصري لم يحقق في مجال التجارة الخارجية التقدم المنشود، خاصة في مجال زيادة الصادرات؛ الأمر الذي أدى إلى التزايد المستمر في عجز الميزان التجاري؛ حيث تزايد من نحو ٨,٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى حوالي ١٣,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨، (Tyner، ١٩٩٩).

هذا، وقد أشار تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول التجارة الخارجية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري من عام لآخر. وبتدقيق النظر لوحظ أن أهم مصادر التراجع هو المجال الزراعي؛ حيث إن الواردات الزراعية تنمو بمعدلات سريعة وأعلى بكثير من الصادرات الزراعية، التي تتراجع قيمتها في بعض الأعوام، ولذلك اعتبرت قضية التصدير أهم التحديات التي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية المصرية خلال الفترات التالية. وبناءً عليه، وفي سياق تلك التحولات، استهدفت استراتيجية التنمية الزراعية في مصر في التسعينيات من القرن الماضي تنمية وتشجيع الصادرات الزراعية بدرجة أكبر من الإحلال محل الواردات، للاندماج بشكل أو بآخر في التكتلات الدولية التي أصبحت سمة العالم (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٩).

ومن جهة أخرى، يعد قيام منظمة التجارة العالمية وانضمام مصر إليها في عام ١٩٩٥، وفتح مجال المنافسة داخليًا وخارجيًا، من أهم دواعي الإسراع نحو تنمية الصادرات الزراعية. ولعل أقدم الاتفاقيات

التجارية ذات الصلة بالزراعة المصرية هي اتفاقية تسيير التبادل التجاري بين الدول العربية، الذي وقع في عام ١٩٦٤، إلا أن هذه الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إلا مؤخرًا جدًا، عندما وُقع البرنامج التنفيذي للاتفاقية في إطار تكوين ما يسمى باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في عام ١٩٩٨، (أبو القمصان، ٢٠٠٣)، وقد تم انضمام مصر إلى تلك الاتفاقية في عام ٢٠٠٠. وكذلك بروتوكول التعاون الاقتصادي الموقع بين مصر والاتحاد الأوروبي في عام ١٩٧٧، لتصل تدريجيًا بحلول عام ٢٠١٠ إلى مرحلة المشاركة الشاملة بين أطراف متكافئة في إطار اتفاقية مشاركة أورومتوسطية؛ وقد وقعت مصر نهائيًا على اتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١، وقد تم تفعيل الاتفاقية في عام ٢٠٠٤. وأيضًا فإن مصر منضمة إلى اتفاقية السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) في عام ١٩٩٨، وقد أعلن مؤتمر قمة الكوميسا في أكتوبر من عام ٢٠٠٠ عن قيام منطقة تجارة حرة في إطار معاهدة إنشاء السوق المشتركة (نفين عبد الرحمن، ٢٠٠١).

بالإضافة إلى أن مصر عضو في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مع العراق وليبيا (صيام، ٢٠٠١). مجموعة الخمس عشرة : والتي تشكلت في مؤتمر بلجراد عام ١٩٨٩ لمجموعة منبثقة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة وسبعين . ومازالت المفاوضات مستمرة بين مصر وتكتل "الإفتا" الذي يضم كلاً من سويسرا والنرويج وأيسلندا وإمارة ليشتنشتاين؛ لإقامة منطقة تجارة حرة، وقد مرت هذه المفاوضات بخمس جولات آخرها في جنيف عام ٢٠٠٣ (نفين عبد الرحمن، ٢٠٠١). كما وقعت مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (كويز) في عام ٢٠٠٤. وأيضًا وقعت مصر على إتفاقية التجارة الحرة التفضيلية مع التجمع الاقتصادي لدول أمريكا الجنوبية (الميركسور) في عام ٢٠١٠. هذا فضلاً عن عقد عدد من الاتفاقيات الثنائية لإقامة مناطق تجارة حرة، بين مصر وبعض الدول العربية منها ليبيا وسوريا وتونس ولبنان والأردن والمغرب.

نتائج البحث:

- اتجاهات أهم المتغيرات المرتبطة بموضوع البحث خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤):

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن جميع المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة كانت تتزايد سنويًا خلال الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠١٤) ؛ حيث تقدر معدلات الزيادة السنوية لكل من الصادرات الزراعية الكلية، والواردات الزراعية الكلية، والعجز في الميزان التجاري الزراعي الكلي، وإجمالي الاستثمارات الزراعية، وإجمالي الدخل الزراعي المحلي بحوالي ١٩%، ١٦%، ١٦%، ٢%، ١٦% على التوالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤). في حين تقدر بحوالي ١٧%، ١٥%، ١٣%، ٣%، ١٦% لنفس المتغيرات على الترتيب في المتوسط سنويًا خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤).

ومن الملاحظ أنه على الرغم من نجاح سياسات التجارة الخارجية المصرية في تحقيق التنمية للصادرات الزراعية الكلية؛ حيث كانت تتزايد بنحو مليار جنيه في المتوسط سنويًا خلال الفترة الأولي، بينما تضاعف مقدار الزيادة هذا بحوالي أربعة أمثاله في الفترة الثانية للدراسة؛ كما إنه وإن كان معدل الزيادة السنوية في قيمة الصادرات الزراعية الكلية يفوق معدل الزيادة السنوية في قيمة الواردات الزراعية الكلية بنحو 2-٣% في المتوسط سنويًا خلال فترتي الدراسة؛ الأمر الذي ساهم في تناقص المعدل الذي يزداد به العجز في الميزان التجاري الزراعي الكلي بما يداني ٣% في المتوسط سنويًا فيما بين الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠١٤)؛ إلاَّ أن قيمة الصادرات الزراعية الكلية مازالت لا تغطي إلاَّ ما يعادل النصف فقط من قيمة الواردات الزراعية الكلية كمتوسط للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، وقد تضخم العجز في الميزان التجاري الزراعي الكلي بنحو ٩ مليارات جنيه فيما بين فترتي الدراسة.

كما يتضح أن إجمالي الاستثمارات الزراعية تتزايد بمعدل سنوي يتراوح بين ٢-٣% بمتوسط يبلغ حوالي ٧ مليارات جنيه في المتوسط سنويًا خلال الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠١٤). في حين

يتبين أن إجمالي الدخل المحلي من الزراعة قد تضخم من نحو ٧٤ مليار جنيه كمتوسط للفترة الأولى إلى نحو ٢١٠ مليار جنيه في الفترة الثانية؛ أي بما يقرب من الثلاثة أمثال. كما إنه يتزايد بمعدلات ثابتة نسبيًا تقدر بحوالي ١٦% في المتوسط سنويًا خلال الفترتين موضوع الدراسة.

جدول رقم (١): المتوسطات ومعدلات التغير وأهم إحصائيات معادلات الاتجاه العام النسبية الخطية[1] لقيم بعض المتغيرات المرتبطة بموضوع البحث خلال الفترتين (١٩٩٥-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠١٤).

المتغير	المتوسط (مليار جنيه)	b	*Se*	*P. Value**	معدل الزيادة السنوي(%)
الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)					
الصادرات الزراعية الكلية	٣,٧١	٠,٧٠	٠,٠٨	٠,٠٠	١٨,٨٧
الواردات الزراعية الكلية	١٦,٦٢	٢,٧٠	٠,٢٢	٠,٠٠	١٦,٢٥
عجز الميزان التجاري الزراعي	١٢,٩١	٢,٠١	٠,٢٣	٠,٠٠	١٥,٥٧
إجمالي الاستثمارات الزراعية	٦,٩٥	١,٠٩	٠,١٤	٠,٠٠	٢,٠١
إجمالي الدخل الزراعي المحلي	٧٣,٩٣	١١,٨٥	١,٠٥	٠,٠٠	١٦,٠٣
الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)					
الصادرات الزراعية الكلية	٢٢,٦٥	٣,٨٤	٠,٢٤	٠,٠٠	١٦,٩٥
الواردات الزراعية الكلية	٤٤,٦١	٦,٦٧	٠,٩٧	٠,٠٠	١٤,٩٥
عجز الميزان التجاري الزراعي	٢١,٩٦	٢,٨٣	٠,٧٨	٠,٠٠	١٢,٨٩
إجمالي الاستثمارات الزراعية	٧,٢٧	١,٠٢	٠,٢٠	٠,٠٠	٢,٧٥
إجمالي الدخل الزراعي المحلي	٢٠٩,٦٢	٣٤,١٩	٢,٥٤	٠,٠٠	١٦,٣١

*** القيم الصفرية تعني المعنوية الإحصائية عند مستوى ٠,٠١ .**

المصدر: حسبت وقدرت من خلال البيانات في الجدول رقم (١) بالملحق.

ومما سبق يمكن القول إجمالاً بأن الزيادات في قيمة الصادرات الزراعية المصرية لم تستطع ملاحقة الزيادات الكبيرة في قيمة الواردات الزراعية الكلية، أي أن أثر زيادة الصادرات قد تبدد في تغطية قيمة الواردات، ولم ينعكس على معدل تزايد الدخل الزراعي في العقدين السابقين، وحيال ذلك يمكن رفض الفرض البحثي الأول، القائل بأن الصادرات الزراعية هي قاطرة التنمية الزراعية المصرية، وهي البند الرئيسي الذي يُعوَّل عليه في تصحيح خلل الميزان التجاري الزراعي المصري؛ حيث إن البند الرئيسي الذي يعول عليه هنا هو الترشيد والحد من الواردات الزراعية الكلية.

- أوضاع الاقتصاد المصري في تعامله مع العالم الخارجي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤):

من خلال نتائج تطبيق بعض معايير أو مؤشرات التجارة الخارجية المدونة في الجدول رقم (٢) يتبين أن قيمة معايير كل من درجة الانفتاح التجاري الزراعي المصري على الخارج، ودرجة الاعتماد على الواردات الزراعية والغذائية، ومدى التأثر أو التبعية للخارج في التجارة الزراعية والغذائية تبلغ حوالي ٢٨%، ٢٣%، ٢٧% على الترتيب كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)؛ في حين تقدر بنحو ٣٢%، ٢١%، ٣١% بنفس الترتيب كمتوسط للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤). وعليه؛ فإنه يمكن القول بأن الاقتصاد المصري زاد انفتاحًا على الخارج في التجارة الزراعية الكلية بما يعادل نحو ٤%؛ كنتيجة إيجابية متوقعة لانضمام مصر للاتفاقيات الثلاثة الكبرى (منظمة التجارة العالمية، والشراكة المصرية الأوروبية، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى). بينما انخفضت درجة اعتماد المجتمع المصري على العالم الخارجي في تدبير احتياجاته من الواردات الزراعية والغذائية بما يقرب من ٢% تقريبًا. وعلى الرغم من ذلك فقد أصبح الاقتصاد المصري أكثر عرضةً للمؤثرات الخارجية على التجارة الزراعية والغذائية؛ بمعنى ازدياد مدى تبعية الاقتصاد المصري في تجارته الزراعية والغذائية للعالم الخارجي بحوالي ٤%؛ وقد يرجع ذلك إلى تزايد نسبة السلع الخام إلى الصادرات الزراعية والغذائية المصرية خلال فترة الدراسة الثانية مقارنةً بالفترة الأولى.

---

[1] من المنطقي تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لأي متغير باستخدام نموذج الانحدار النسبي (أي بدون الجزء الثابت)؛ لأنه لا يمكن في هذه الحالة أن توجد قيمة للمتغير التابع (المتغير موضوع الدراسة) مع عدم وجود قيمة للمتغير المستقل (السنة).

جدول رقم (٢) نتائج تطبيق بعض معايير ومؤشرات التجارة الزراعية الكلية المصرية خلال فترتي الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٤)، (٢٠٠٥-٢٠١٤).

المؤشر / الفترة	درجة الانفتاح التجاري (%)	درجة الاعتماد على الخارج (%)	مدى التأثر أو التبعية للخارج (%)
متوسط الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤)	٢٧,٥٠	٢٢,٤٨	٢٦,٨٤
متوسط الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)	٣٢,١٠	٢١,٢٨	٣٠,٦٢

المصدر: حسبت من البيانات الواردة في الجدول رقم (١) بالملحق.

ومن ناحية أخرى، وتأكيدًا لما سبق، فإنه بحساب الميل المتوسط للصادرات الزراعية الكلية[1]، باستخدام البيانات الواردة في الجدول رقم (١) بالملحق، يتضح تزايد الميل المتوسط للصادرات الزراعية والغذائية المصرية من نحو ٥% كمتوسط للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٤) إلى حوالي ١١% كمتوسط للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)؛ أي بنسبة زيادة ٦% تقريبًا؛ كأثر إيجابي للانفتاح التجاري الزراعي المصري على الخارج. إلاَّ أن مكمن الخطورة هنا، في كون تلك الحصيلة من الصادرات الزراعية الكلية المصرية تُموَّل بنسبة كبيرة ــ تقترب من ٨٦%-٨٧% في المتوسط لفترتي الدراسة ــ من خلال صادرات السلع الزراعية الخام، والتي هي عرضة بقدر كبير للتقلبات الخارجية الحادة والصدمات السعرية والكمية؛ مما يؤدي لتزايد التبعية للخارج. وهذا يؤكد صحة الفرضية البحثية الثانية القائلة بتزايد انفتاح الاقتصاد المصري على العالم الخارجي، والذي ترتب عليه تزايد التبعية التجارية للخارج من الوجهة الزراعية الكلية في العقدين الأخيرين.

- العلاقات السببية بين المتغيرات موضوع الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤):

تبعًا لمنهجية جرانجر في اختبار وجود علاقة سببية بين متغيرين ــ الموضحة سلفًا في الإطار النظري ــ يمكن إجراء الاختبارات التالية: ١) وجود علاقة سببية بين حصيلة الصادرات الزراعية الكلية وإجمالي الدخل الزراعي المحلي. ٢) وجود علاقة سببية بين حصيلة الصادرات الزراعية الكلية والواردات الزراعية الكلية. ٣) وجود علاقة سببية بين إجمالي الدخل الزراعي المحلي والاستثمارات الزراعية الكلية. وقد جاءت النتائج على النحو التالي:

باستقراء نتائج التقدير في الجدول رقم (٣) يتضح أن التغيرات (الزيادات) في حصيلة الصادرات الزراعية الكلية ليست متسببة ــ بشكل جوهري ــ في التغيرات (الزيادات) في إجمالي الدخل الزراعي المحلي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)؛ وذلك قد يعد منطقيًا بمفهوم أن الزيادات في حصيلة الصادرات الزراعية الكلية تستهلك أساسًا في تمويل الواردات الزراعية الكلية (بما تشمله من سلع غذائية)، مما ينتج عنه عدم وضوح (أي معنوية) أثر تلك الزيادات في إحداث زيادات إجمالي الدخل الزراعي المحلي، كما سبق بيانه في نقطة بحثية سابقة. ومما يؤكد ذلك أن الزيادات في الصادرات الزراعية الكلية قد تفسِر الزيادات في الواردات الزراعية الكلية خلال الفترة محل الدراسة؛ حيث ثبتت معنوية العلاقة السببية بدرجة ثقة حوالي ٩٨%.

وفي الجهة الأخرى يتضح أن الزيادات في إجمالي الدخل الزراعي المحلي تعد مسؤولة عن الزيادات في الصادرات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)؛ وذلك منطقيًا باعتبار توالي أثر معجل ومضاعف الاستثمار (زيادة الدخل تؤدي لزيادة الاستثمار، والتي تؤدي لزيادة الإنتاج (الذي يسهم في زيادة الصادرات) والعكس؛ الأمر الذي قد تؤكده أيضًا العلاقة السببية المعنوية بين إجمالي الدخل الزراعي والاستثمارات الزراعية الكلية طويلة الأجل؛ حيث ثبتت معنوية العلاقة السببية في الاتجاهين بفترة إبطاء خمس سنوات خلال نفس الفترة موضوع الدراسة.

---

[1] الميل المتوسط للصادرات الزراعية الكلية = قيمة الصادرات الزراعية الكلية ÷ إجمالي الدخل الزراعي المحلي .

جدول رقم (٣) نتائج تطبيق اختبار جرانجر للسببية المتعلقة بمتغيرات الاقتصاد الزراعي محل الدراسة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤).

فرض العدم	سنوات الإبطاء	عدد المشاهدات في التحليل	قيمة إحصائية *F*	قيمة إحصائية *P.* Value
تغيرات الصادرات الزراعية الكلية ليست سببًا في تغيرات الدخل الزراعي المحلي	٢	١٨	١,٨١٠	٠,٢٠٣
تغيرات الدخل الزراعي المحلي ليست سببًا في تغيرات الصادرات الزراعية الكلية	٢	١٨	٤,٣٢٨	٠,٠٣٦
تغيرات الصادرات الزراعية الكلية ليست سببًا في تغيرات الواردات الزراعية الكلية	٢	١٨	٥,٩٣٦	٠,٠١٥
تغيرات الواردات الزراعية الكلية ليست سببًا في تغيرات الصادرات الزراعية الكلية	٢	١٨	١,٢٦٩	٠,٣٠٧
تغيرات الدخل الزراعي المحلي ليست سببًا في تغيرات الاستثمارات الزراعية	٥	١٥	٦,٢٦٩	٠,٠٥٠
تغيرات الاستثمارات الزراعية ليست سببًا في تغيرات الدخل الزراعي المحلي	٥	١٥	٦,٢٠٢	٠,٠٥١

المصدر: مخرجات برنامج EViews لنتائج تحليل جرانجر للسببية.

تبعًا لما سبق، يمكن رفض الفرض البحثي الثالث، الذي يُرجِع الزيادات في الدخل الزراعي المحلي إلى الزيادات في حصيلة الصادرات الزراعية الكلية، كأثر لمضاعف التجارة الخارجية، خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤). وبمعنى آخر، يمكن قبول الفرض البديل القائل بأن الزيادات في حصيلة الصادرات الزراعية الكلية تستنفذ في سداد فاتورة الواردات الزراعية الكلية؛ وأن الزيادات في الدخل الزراعي المحلي قد تُعزى بشكل رئيسي إلى الإضافات الاستثمارية طويلة الأجل التي يتم ضخها في القطاع الزراعي، وذلك كَردَّات فعل دورية لأثر مضاعف ومعجل الاستثمار الزراعي، خلال فترة الدراسة (١٩٩٥-٢٠١٤).

الملخص والتوصيات:

تبنت مصر سياسة تحرير التجارة من الناحيتين التصديرية والاستيرادية، واتخذت الإجراءات والتدابير لتنمية الصادرات وترشيد الواردات الزراعية والغذائية ضمن استراتيجيات التنمية الزراعية المتعاقبة منذ أواخر القرن الماضي. فهل أدى ذلك إلى تزايد الانفتاح التجاري على العالم الخارجي، وتخفيض اعتماد وتبعية الاقتصاد المصري للخارج في مجال تجارة السلع الزراعية والغذائية في العقدين الأخيرين ؟ ومن ثم تمثلت أهداف البحث في قياس مدى الانفتاح ودرجة الاعتماد ومدى تبعية الاقتصاد المصري للخارج في مجال تجارة السلع الزراعية والغذائية. وأيضًا دراسة اتجاهات أهم متغيرات الاقتصاد الزراعي المصري المتعلقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى دراسة الانعكاسات والآثار المتبادلة لتلك المتغيرات خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤). وذلك من خلال البيانات والإحصاءات الثانوية للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقد أجريت الحسابات والتحليلات باستخدام برامج Excel، SPSS، EViews.

وقد اتضح أن تزايد انفتاح مصر على العالم الخارجي بما يعادل نحو ٤% أدى إلى تزايد تبعية الاقتصاد المصري للخارج في تجارة السلع الزراعية والغذائية بحوالي ٤%، في حين انخفضت درجة الاعتماد على الاستيراد من الخارج في تدبير الاحتياجات من السلع الزراعية والغذائية بما يقرب من ٢% تقريبًا في العقدين الأخيرين. كما تبين أن الزيادات في حصيلة الصادرات الزراعية الكلية كانت تستنفذ في سداد فاتورة الواردات الزراعية الكلية، ولم تصب في صالح تزايد الدخل الزراعي، ومن ثم فالبند الرئيسي الذي يُعول عليه في تصحيح خلل الميزان التجاري الزراعي المصري هو الترشيد والحد من الواردات الزراعية الكلية، كما تعد الإضافات الاستثمارية طويلة الأجل التي يتم ضخها في القطاع الزراعي هي الركن الأساسي الذي يُستند عليه في تنمية القطاع الزراعي المصري وزيادة الدخل الزراعي؛ حيث ثبتت معنوية

العلاقة السببية في الاتجاهين بين إجمالي الدخل الزراعي والاستثمارات الزراعية الكلية طويلة الأجل (بفترة إبطاء خمس سنوات) بدرجة ثقة ٩٨% خلال نفس الفترة موضوع الدراسة. وبناءً عليه يوصي البحث بما يلي:

- اتباع سياسات أكثر فاعلية في جانب الترشيد والحد من الواردات عمومًا والزراعية والغذائية على وجه الخصوص؛ باتخاذ الإجراءات والتدابير لرفع نسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الاستيرادية الغذائية والعلفية.
- إلغاء دعم صادرات السلع الزراعية الخام، والذي يعد بمثابة دعم للتبعية للخارج وتكريس لها، ولا يؤدي إلى تنمية الاقتصاد المصري. واقتصار دعم الصادرات ــ إن كان لابد منه بهدف التشجيع ــ على صادرات السلع المصنعة فقط.
- العمل على زيادة الاستثمارات في المجال الزراعي، وخصوصًا طويلة الأجل، بتيسير الإجراءات وتقديم الدعم لها، وبالأخص الاستثمارات المتعلقة بالتصنيع الزراعي.

المراجع:

١- إبراهيم سعد الدين، النظام الدولي وآليات التبعية، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، عدد ٩، أغسطس ١٩٨٦.

٢- السيد أبو القمصان، الترتيبات الانتقالية لتجارة مصر الخارجية ، المؤتمر الثاني لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي تحت عنوان " التكتلات الاقتصادية وأثرها على القطاع الزراعي المصري مع التركيز على التكامل العربي"، يوليو ٢٠٠٣.

٣- المجالس القومية المتخصصة، رئاسة الجمهورية، تقرير المجلس القومي للإنتاج والشؤون الاقتصادية، الدورة الخامسة والعشرون (١٩٩٨-١٩٩٩)، ديسمبر ١٩٩٩.

٤- جمال صيام، عولمة الاقتصاد: آفاق النمو والتكامل ومتضمناتها للاقتصاد المصري، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين، تحت عنوان" تنمية الصادرات الزراعية المصرية"، ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧.

٥- جمال صيام، أثر اتفاقيات التجارة الدولية على الزراعة المصرية ، ندوة " تنافسية القطاع الزراعي المصري في ضوء الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف"، المؤتمر السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، ديسمبر ٢٠٠١.

٦- صاولي مراد، "الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية: دراسة قياسية" ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥، قالمة، الجزائر.

٧- محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة التاسعة، عدد ٥١، سبتمبر ١٩٨٦.

٨- محمد زكي جمعه، الصادرات الزراعية المصرية في ظل سياسة التحرر الاقتصادي كيف تنمو؟، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين، تحت عنوان "تنمية الصادرات الزراعية المصرية"، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، ٨-٩ مارس ١٩٩٧.

٩- محمد زكي شافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٣.

١٠- محمد عبدالعزيز عجمية، عبدالرحمن يسري، التنمية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، ١٩٧٩.

١١- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٥٨.

١٢- موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، على شبكة الإنترنت.

١٣- نفين عبد الرحمن، التكتلات الاقتصادية وأثرها على الاقتصاد المصري، المؤتمر السادس والثلاثون للإحصاء وعلوم الحاسب وبحوث العمليات، ندوة " تنافسية القطاع الزراعي المصري في ضوء الاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف"، ديسمبر ٢٠٠١.

14- Granger, C.W.J., "Testing for causality: A personal viewpoint". Journal of Economic Dynamics and Control, 1980.
15- Hollis Chenery, Sherman Robinson and Moshe Syrquin, “Industrialization and Growth: A Comparative Study", New York: Oxford University Press, 2008.
16- Tyner, E. Wallace, "Trade Agreements and Issues Important for Egypt", Ministry of Agriculture and Land Reclamation, Agriculture Policy Reform Program (APRP), 1999.

الملحق:

جدول رقم (١): الصادرات والواردات الزراعية وإجمالي الاستثمارات الزراعية وإجمالي الدخل الزراعي المحلي (بالمليار جنيه) خلال الفترة (١٩٩٥– ٢٠١٤).

السنة	الصادرات الزراعية الكلية (*)	الصادرات الزراعية الخام	الواردات الزراعية الكلية (*)	إجمالي التجارة الخارجية الزراعية	إجمالي الاستثمارات الزراعية	إجمالي الدخل الزراعي (**)
١٩٩٥	١,٧٩	١,٥٤	١١,٦٠	١٣,٤٠	٣,٣٨	٥٠,٠٠
١٩٩٦	١,٧٥	١,٥٩	١٣,٣٣	١٥,٠٨	٤,٤٨	٥٦,١٧
١٩٩٧	١,٦٩	١,٤٧	١١,٩٣	١٣,٦١	٥,١٩	٦١,٢٧
١٩٩٨	١,٩٤	١,٦٤	١٢,٠٢	١٣,٩٦	٨,١٦	٦٣,٦٤
١٩٩٩	٢,١٠	١,٨٦	١٢,٥٩	١٤,٧٠	٨,٤٢	٦٨,٨٩
٢٠٠٠	٢,٩٨	٢,٤٧	١٦,٤٨	١٩,٤٦	٨,١٣	٧١,٦٦
٢٠٠١	٣,٣٥	٣,٠٠	١٨,٠٣	٢١,٣٩	٨,٢٠	٧٤,٧٢
٢٠٠٢	٤,٤٥	٣,٨٧	٢١,٩٩	٢٦,٤٣	٩,٥٩	٨٤,٢٢
٢٠٠٣	٦,٩٩	٦,٣٦	٢٣,٤٢	٣٠,٤١	٦,٤٠	٩٦,٨٥
٢٠٠٤	١٠,٠٩	٨,٤٤	٢٤,٧٨	٣٤,٨٨	٧,٥٦	١١١,٨٤
٢٠٠٥	١١,١٦	٩,٨٥	٣٤,٥١	٤٥,٦٧	٧,٤٢	١٢٦,٩٧
٢٠٠٦	٩,٧٠	٨,٢٤	٣٣,٥٨	٤٣,٢٧	٨,٠٤	١٣٧,٤٢
٢٠٠٧	١٢,٣١	١٠,١٤	٤٣,٩٩	٥٦,٣٤	٧,٧٩	١٥٥,٩٥
٢٠٠٨	١٧,٢٥	١٥,٠١	٤٤,٨٦	٦٢,١١	٨,٠٧	١٨٥,٦٧
٢٠٠٩	٢٤,٨٧	٢٢,١٦	٤٢,٦٠	٦٧,٤٨	٦,٨٦	١٨٩,٤٤
٢٠١٠	٢٩,٠٩	٢٤,٩٣	٥٦,٤٤	٨٥,٥٣	٦,٧٤	٢٠٩,٣٥
٢٠١١	٣٠,١٢	٢٧,٢٠	٥٥,١٧	٨٥,٢٩	٦,٨٤	٢٤٩,٩٩
٢٠١٢	٢٧,٤٦	٢٢,٧٦	٤٢,٨٠	٧٠,٢٦	٦,٥٥	٢٦٧,٤٢
٢٠١٣	٣١,٩٣	٢٧,٧٨	٤٦,٢٥	٧٨,١٨	٧,١٤	٢٨٢,٤٣
٢٠١٤	٣٢,٦٥	٢٧,٦٢	٤٥,٨٩	٧٨,٥٤	٧,٢١	٢٩١,٥٥
متوسط الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٤)	٣,٧١	٣,٢٢	١٦,٦٢	٢٠,٣٣	٦,٩٥	٧٣,٩٢
متوسط الفترة (٢٠٠٥–٢٠١٤)	٢٢,٦٥	١٩,٥٧	٤٤,٦١	٦٧,٢٧	٧,٢٧	٢٠٩,٦٢
متوسط الفترة (١٩٩٥–٢٠١٤)	١٣,١٨	١١,٤٠	٣٠,٦١	٤٣,٨٠	٧,١١	١٤١,٧٧

(*) يقصد بالصادرات أو الواردات الزراعية الكلية: الصادرات أو الواردات الزراعية والغذائية (الخام والمصنعة).

(**) عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة مقدرًا بقيمة عوامل الإنتاج. أو صافي الناتج الزراعي المحلي.

المصدر: موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، على شبكة الإنترنت:

www.capmas.gov.eg

Trade Openness And Economic Dependence: An Analytical Study With Focus On The Egyptian Agricultural Sector

Elmowafy, Ahmed E. E.
Agric. Economics Res. Inst.

Summary

Egypt has adopted a policy of economic liberalization, and taken the means and procedures for developing agricultural export, and rationalizing agricultural and food imports, within agricultural development strategies, since late last century. Does these polices led to increasing trade openness on the world, and reduce the Egyptian economics reliability and dependency in the area of trade in agricultural and food goods in the last two decades? Accordingly, the objectives of this research were measuring the degree of the openness, the reliability and the dependence of the Egyptian economy in the area of trade in agricultural and food goods. Also, study trends in most Egyptian agricultural economic variables relating to this research matter, as well as to study the mutual effects of these variables during the period (1995-2014). Through secondary data and statistics – are available on the website of the Central Agency for public mobilization and statistics- accounts and analyses were conducted using the Excel, SPSS and E.Views software programs.

The research results ware appeared that the increasing of Egyptian agricultural trade openness on the world had led to increasing the Egyptian economics reliability and dependency in the area of trade in agricultural and food goods in the period (1995-2014). They ware cleared also that the increases of the total agricultural exports were exhausted in the total agricultural imports payments, and not led to increasing the agricultural income. Thus, the main item, which is reliable in correcting the deficit in Egyptian agricultural trade balance, is in fact the rationalizing and reducing of total agricultural imports. As well as the long-term investment in the agricultural sector considers the cornerstone which reliable in developing Egyptian agricultural sector and increasing agricultural incomes. Accordingly, this research had recommended by more effective policies for rationalizing and reducing overall imports; particularly agricultural and food through measures to raising self-sufficiency of import food and feed crops. In addition, stopping the export subsidies for the raw agricultural goods; while, encouraging and subsiding the exports of manufactured agricultural goods only. Finally, facilitating and supporting the agricultural investments, particularly long term and its relating to agricultural manufacturing.